

الآداب الواجبة والمستحبة لدخول المرأة المسجد

ا.د. فاطمة بنت فائز حسن الشهري^(*)

• المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سواء السبيل، الفعال لما يريد، خلق فسوى، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(١).

المساجد بيوت الله تعالى، أختصها الله لنفسه، ورفع قدرها، وعظم شأنها، وأجزل العطاء لمن يردّها، وأكرم أهلها، وشرع لها أحكاماً وآداباً لمن نزل بساحتها، وأقبل على الله فيها، وقد أثنى الله على من يعظم مثل تلك الشعائر ويتأدّب بآدابها، ويعظمها حق تعظيمها بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظَّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢)

و من عمرها على الوجه الذي يرضي الله عز وجل شهد له فقال أعز من قائل ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُتَهِدِّينَ﴾^(٣). ولا شك أن أعظم هذه الكرامات، وأفضل هذه الأعطيات، أن يذيقه الله تعالى لذة قربه وحلاوة مناجاته، وأن يمنحها شهادة الإيمان.

(*) أستاذ مساعد بجامعة الملك عبد العزيز.

(١) سورة الجن من آية ١٨.

(٢) سورة الحج آية ٣٢.

(٣) سورة التوبة آية ١٨.

والضيف إذا نزل بساحة أهل الجود والكرم، و نزل بمنازل العظماء، أصابه جودهم وفضلهم، ونال من أعطياتهم وغم من إكرامهم، وفاز بقربهم ووصلهم، فكيف بضيف نزل بأكرم الأكرمين، وحلّ على رب العالمين؟ وإذا كان حق الضيف إكرامه، فإن من واجبه معرفة قدر من يزور، والاستعداد لزيارته، والتأدب في حضرته بما يليق وجلال المزور وعظمته، والله عز وجل أعظم من يعرف له قدره، ويحرص على تعلم تلك الآداب والأخلاق وتطبيقها في مواطنها .

فإن الله سبحانه وتعالى لما شرع الدين جعله نظاما متكاملًا يتناول جميع جوانب الحياة المختلفة.

ولما كان المسجد من الأماكن التي لها شأن في حياة الأمة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا الحاضر، لذلك كان على قاصد المسجد مراعاة آدابه وأحكامه التي شرعها الله لحضوره، ولنيل ذلك الفضل العظيم الذي أعده الله لزواره.

وقد تعددت تلك الأوامر بين الواجبات والمستحبات مثل: "آداب المشي إلى الصلاة"، و"آداب دخول المسجد" و"آداب اللبث في المسجد"، و"آداب حضور الجمعة"، و"آداب الإعتكاف"، وبين المنهيات "المحرمات والمكروهات التي ينبغي أن يصاب منها المسجد"، وأحببت أن تكون لي مشاركة في جمع بعض تلك الآداب الخاصة بالنساء لحاجتنا الماسة في مثل هذا العصر الذي كثّر خروج النساء فيه للمساجد في بحث سميته: "الآداب الواجبة والمستحبة للنساء عند دخول المسجد".

وهي آداب لا تخص المرأة وحدها ولكنها ملزمة للرجال والنساء على حد سواء.

وفي ضوء ماسبق قسمت البحث إلى مقدمة وسبع مطالب ^(١) وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع كمايلي:

- * المقدمة: مقدمة موجزة ثم تبعثها بسبعة مطالب :
- * المطلب الأول: استحباب تقديم الرجل اليمنى عند دخول المسجد، واليسرى عند الخروج منه:
- * المطلب الثاني: الدعاء عند دخول المسجد وعند الخروج منه.
- * المطلب الثالث: إلقاء السلام على المصلي.
- * المطلب الرابع: السترة والدنو منها.
- * المطلب الخامس: الصلاة إلى الأسطوانة.
- * المطلب السادس: الدعاء بين الأذان والإقامة.
- * المطلب السابع: تحية المسجد
- * ثم الخاتمة: وفيها أهم التوجيهات والتوصيات. ويعقبها ثبت المصادر والمراجع.
- وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

• المطلب الأول: استحباب تقديم الرجل اليمنى عند دخول المسجد، واليسرى عند الخروج منه:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعْجِبُهُ النَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» ^(٢)

(١) تتناول هذه المطالب فقط آداب دخول المرأة المسجد وما سبقها من آداب أفردت لها بحثًا مستقلًا سمّيته "آداب مشي المرأة للمسجد".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٤/١، ومسلم في صحيحه ٢٢٦/١.

عن أنس بن مالك أنه كان يقول : "من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى".^(١)

وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى. يدل على تقديم اليمنى في الأفعال الشريفة، واليسرى فيما هو بخلاف ذلك، فالدخول إلى المسجد من أشرف الأعمال، فينبغي تقديم الرجل اليمنى فيه كتقديمها في الانتعال، والخروج منه بالعكس، فينبغي تأخير اليمنى فيه، كتأخيرها في خلع النعلين.^(٢)

• المطلب الثاني: الدعاء عند دخول المسجد وعند الخروج منه :

* عن أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما، قالوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ ». ^(٣)

قال الطيبي: لعل السر في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج أن من دخل اشتغل بما يزلفه إلى ثوابه وجنته. فيناسب ذكر الرحمة، وإذا

(١) أخرجه الحاكم ١ / ٣٣٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٢/٢ ٣٦٩/٢، قال البيهقي: تفرد به شداد بن سعيد وليس بالقوي.

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم فقد احتج بشداد بن سعيد أبي طلحة الراسبي ولم يخرجاه ووافقه الذهبي المستدرک ٢/٢٩٧. قال الألباني : حسن. في السلسلة الصحيحة ٥/٦٤٠، وانظر التفصيل في الثمر المستطاب ١/٦٠١-٦٠٣.

وسئل الدارقطني عنه، فقال: يعتبر به. وخرجه له مسلم. وروي عن أنس من وجه آخر أضعف من هذا، من فعله، ولم يقل فيه: "من السنة". فتح الباري لابن رجب ٣/١٩٣.

(٢) فتح الباري لابن رجب ٣/١٩٣، انظر المغني ١/٥٣٠.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٤٩٤، والترمذي في سننه ٢/١٢٧، والنسائي في السنن الكبرى ٢ / ٥٣، وأحمد في مسنده: ٣ / ٤٩٧ وابن حبان في صحيحه ٥/٣٩٨. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم صحيح ابن حبان ٥/٣٩٨.

خرج اشتغل بابتغاء الرزق الحلال فناسب ذكر الفضل، كما قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (١) انتهى.. (٢)

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَالَ أَقْطُ (٣) قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: «فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ حَفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ» (٤)

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَاعِدْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. » (٥)

(١) سورة الجمعة آية ١٠.

(٢) عون المعبود ٤٩٥/١

(٣) أقط معناه بحسب والهزمة للاستفهام يريد أبلغك عني هذا فقط.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ١٨٠/١، والبيهقي في الدعوات ٧٦/١. قال النووي: حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد. الأذكار للنووي ٣١/١.

قال المناوي: إسناده جيد. التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٤٨٤/٢ قال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ٨٨٥/١ وكذا في صحيح الترغيب والترهيب ١٢١/٢. وقال في الثمر: وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عقبة بن مسلم هذا وإسماعيل بن بشر بن منصور شيخ أبي داود فيه وهما ثقتان وقال النووي في الأذكار: حديث حسن إسناده جيد. الثمر المستطاب ٣٠٨/١.

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى ٢٧/٦، وابن ماجه في سننه ٢٥٤/١، قال في الزوائد: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات قال الألباني: صحيح ٢٥٤/١. وعبد الرزاق في مصنفه ٤٢٧/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢٣١/١، وابن حبان في صحيحه ٣٩٥/٥، والحاكم ٢٨٤/١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.. ووافقه الذهبي. قال الألباني: وليس كما قالوا وإنما هو على شرط مسلم وحده فإن الضحاك بن عثمان لم يخرج له البخاري. الثمر المستطاب ٦٠٨/١. والبيهقي في سننه ٣٦٨/٢. وابن خزيمة في صحيحه ٢٣١/١. قال الألباني: إسناده جيد، وهو على شرط مسلم. صحيح ابن خزيمة ٢٣١/١. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم... صحيح ابن حبان عن أبي هرير ٣٩٥/٥.

وعن أبي حميد رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - وليقل اللهم إني أسألك من فضلك»^(١).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٢٦/١، بدون السلام، وابن ماجه في سننه ٢٥٤/١. قال الألباني: صحيح سنن ابن ماجه ٢٥٤/١. كلاهما من حديث أبي حميد وأخرجه مسلم في صحيحه ٤٩٤/١، وأبو داود في سننه ١٨٠/١، وابن حبان في صحيحه ٣٩٧/٥، وابن سني ٢٩٥/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٦٤/٢، من حديث أبي حميد أو أبي أسيد الأنصاري.

قال عدلان الجزائري: هذا الحديث رواه سعيد المقبري واختلف عليه فرواه الضحاك بن عثمان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله سلم قال " إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل اللهم باعديني من الشيطان" ورواه عن الضحاك فيما وقفت عليه اثنان /١ عبد الكبير بن عبد المجيد ورواه عنه جماعة.

/٢ محمد بن بشار أخرجه ابن خزيمة في الصحيح وعنه ابن حبان في الصحيح وأخرجه ابن ماجه في السنن وابن المنذر في الأوسط والنسائي في الكبرى وعنه ابن السني في العمل وأخرجه الطبراني في الدعاء ثنا زكريا الساجي خمستهم قالوا ثنا محمد بن بشار ثنا أبو بكر الحنفي ثنا الضحاك بن عثمان به واللفظ للنسائي.

/٢ عمرو بن علي: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير والبخاري في المسند وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة نا محمد بن الحسين بن مكرم وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ثنا علي بن محمد الإمام ثنا محمد بن يحيى بن عيسى البصري أربعهم قالوا ثنا عمرو بن علي ثنا أبو بكر الحنفي ثنا الضحاك به.

/٣ إسحاق بن راهوية: أخرجه ابن حبان في الصحيح نا عبد الله بن محمد الأزدي وأخرجه الطبراني في الدعاء ثنا موسى بن هارون قالنا ثنا إسحاق بن إبراهيم نا أبو بكر الحنفي ثنا الضحاك بن عثمان به.

/٤ محمد بن سنان: وأخرجه الحاكم في المستدرک وعنه البيهقي في الكبرى ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن سنان القزازي ثنا أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي ثنا الضحاك بن عثمان به فهؤلاء أربعة عمرو بن علي ومحمد بن بشار وإسحاق بن راهوية ومحمد بن سنان ورواه عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن سعيد به.

/٢ حميد بن الأسود: أخرجه ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ثنا أبو روح الدلال ثنا حميد بن الأسود عن الضحاك بن عثمان بهومن طريق حميد أيضا أخرجه أبو العباس العصمي في جزئه قال العصمي: غريب من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه غريب من حديث الضحاك لم يحدث به عنه غير حميد وهو من البصرة أهد أقول: بل تابع حميدا الضحاك كما تقدم وهو من حديثه أشهر الخلاصة أن أبا بكر الحنفي وحميد بن الأسود روياه عن الضحاك بن عثمان عن سعيد المقبري به وتابع الضحاك عبد الله بن سعيد المقبري

قال ابن تيمية: "والسلام عليه في الصلاة وعند دخول المسجد والخروج منه فهو من خصائصه، هو من السلام الذي أمر الله به في القرآن أن يسلم

أخرجه البزار في المسند ثنا الحارث (بن الخضر) ثنا سعد (بن سعيد المقبري) عن أخيه (عبد الله) عن أبيه (سعيد) به عبد الله بن سعيد المقبري المقبري متروك الحديث والمعتمد على رواية الضحاك فهذان اثنان الضحاك بن عثمان وعبد الله بن سعيد روياه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الذهبي في تلخيص المستدرک: على شرطهما وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات وصححه أيضا في إتحاف الخيرة وقال الألباني في الثمر المستطاب عن تصحيح الحاكم والذهبي: وليس كما قالوا وإنما هو على شرط مسلم وحده فإن الضحاك بن عثمان لم يخرج له البخاري اهـ.

أقول: بل ذهب الشيخ رحمه الله تعالى أبعد من ذلك إذ قال: وهذا الدعاء واجب لأمره عليه الصلاة والسلام به في قوله: (إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل: اللهم أجرني من الشيطان الرجيم).

وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان: إسناد قوي وصححه في تحقيق السير أيضا أقول: هذا الحديث رجاله ثقات وظاهره أنه على شرط مسلم لكن فيه علة خفيت على من صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والبوصيري والألباني وشعيب الأرناؤوط وقد كشف عن علة هذا الحديث أحد أئمة الحديث الإمام النسائي وسيأتي كلامه تاما والغريب أن الشيخ الأرناؤوط قوى سنده وقد وقف على كلام النسائي الذي فيه إعلال لهذا الحديث فلم ينتفع به.

الخلاصة أن المحفوظ ما رواه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ما طلعت الشمس ولا غربت على يوم خير من يوم الجمعة، ثم قدم علينا كعب فقال أبو هريرة وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة في يوم الجمعة لا يوافقها مؤمن يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه قال كعب صدق والذي أكرمه وإني قائل لك اثنتان فلا تتسهما إذا دخلت المسجد فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرجت فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقل اللهم احفظني من الشيطان " أخرجه النسائي عن عيسى بن إبراهيم عن ابن وهب به وهذا الحديث نفسه أخرجه ابن خزيمة عن شيخ النسائي عيسى بن إبراهيم عن ابن وهب فذكر منه " ما طلعت الشمس... لا يوافقها مؤمن يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه ثم قال: فذكر الحديث.

أقول: قوله فذكر الحديث يدل على بقية الحديث التي ذكرها النسائي الخلاصة أن حديث " إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل اللهم باعدني من الشيطان " هو من قول كعب الأخبار لا من قول النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار وهو الوجه الذي صححه الإمام النسائي والله تعالى أعلم. انظر تفصيل ذلك في: تخريج حديث أبي هريرة " إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم... " وبيان علته لعدلان الجزائري، موقع الالوكة.

عليه ومن سلم يسلم الله عليه عشرا كما يصلي عليه إذا صلى عليه عشرا، فَقَدْ استحب لكل من دخل المسجد أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول: بسم الله والسلام على رسول الله. اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك".^(١)

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٨٩/٦ - ٢٩٠.

قال الألباني: وهما يفيدان وجوب هذا الذكر ولذلك قلنا: وهذا الدعاء واجب لأمره عليه الصلاة والسلام به في قوله: « إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم، وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل: اللهم أجرني من الشيطان الرجيم » الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه وله شاهد من حديث أبي حميد أو أبي أسيد رضي الله عنه وقد سبق تخريجهما آنفا.

قال النووي في (شرح مسلم) : (فيه استحباب هذا الذكر) قلت: القول: بالاستحباب فقط يحتاج إلى دليل يخرج الأمر المفيد بظاهره الوجوب إلى الاستحباب ولا دليل فيما علمنا. ولو كان هناك أي دليل لذكره النووي نفسه أو غيره ولذلك ذهب إلى وجوبه الإمام ابن حزم فقال في (المحلى) (٤ / ٦٠) : (وواجب على من دخل المسجد أن يقول: اللهم افتح لي أبواب رحمتك فإذا خرج منه فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك. وهذا إنما هو من شروط دخول المسجد متى دخله لا من شروط الصلاة فصلاة من لم يقل ذلك جائزة وقد عصى في تركه قوله ما أمر به).

ثم ساق الحديث من طريق مسلم عن أبي حميد أو أبي أسيد. ولم تقع في رواية مسلم: فليسلم. كما سبقت الإشارة إليه وكان ابن حزم لم يقف عليها في الروايات الأخرى ولا على حديث أبي هريرة الذي فيه الزيادتان وإلا لذكرهما ولقال بوجوب السلام أيضا

ثم إن ظاهر الحديث يفيد وجوب السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقط دون الصلاة عليه فإنها مستحبة لثبوتها من فعله عليه الصلاة والسلام كما سبق إلا أنه قد يقال: إن السلام فيه مجمل وقد بينه عليه الصلاة والسلام بفعله حيث كان يجمع بين الصلاة والسلام وذلك هو مقتضى قوله تعالى: { إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما } [الأحزاب / ٥٦]. فكما أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تشمل السلام عليه أيضا كما بينته الآية الكريمة وكما في التشهد فلعل السلام عليه يشمل الصلاة عليه أيضا عند الإطلاق. هذا ما عن لي في هذا الموضع ذكره فإن كان صوابا فمن الله تعالى وإن كان غير ذلك فاستغفر الله وأرجو تصحيحه ممن قدر عليه.

قال السندي: (وإنما شرع (السلام) على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند

قال ابن عثيمين: "فإذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى لدخوله، وقال: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك،^(١) أعوذُ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبُسلطانه القديم من الشيطان الرجيم".^(٢)

• المطلب الثالث: إلقاء السلام على المصليّة.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾^(٣)

عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ صُهَيْبٍ - رضي الله عنهما - قَالَ: « مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً وَقَالَ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِإِصْبَعِهِ ». ^(٤)

وعن ابن عمر - رضي الله عنه - : "أنه سلم على رجل وهو يصلي

دخول المصلي المسجد وعند خروجه لأنه السبب في دخوله المسجد ووصول الخير العظيم فينبغي أن يذكره بالخير. وتخصيص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج لأن الدخول وضع لتحصيل الرحمة والمغفرة وخارج المسجد هو محل طلب الرزق وهو المراد بالفضل (الثمر المستطاب ١/٦١٠-٦١٢.

(١) وذكره ابن قدامة في المغني ٧/٤٢١، و الشوكاني في تحفة الذاكرين ١/١٤٥، والسعدي في منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين ١/١٣، وابن باز في مجموع الفتاوى ١/٣٥ والفوزان في المنتقى من فتاوى الفوزان ٢/٨٠.

(٢) كتب ورسائل ابن عثيمين ٧٦/٢٤١.

(٣) سورة النور من آية ٦١.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ١/٣٠٦، والترمذي في سننه ٢/٢٠٣، وابن حبان في صحيحه ٣٤/٦ والطبراني في المعجم الكبير ٧/٢٠، و البيهقي في سننه الكبرى ٢/٢٥٨ قال الألباني: صحيح ١/٣٠٦.

فرد عليه الرجل كلاما، فقال: إذا سلم على أحدكم، وهو يصلي فلا يتكلم، ولكن يشير بيده".^(١)

ولا شك أن السلام على من هم جلوس في المسجد سنة فهو من جملة السلام على القوم. لكن اختلف العلماء في سلام الداخل إلى المسجد على من كان يصلي هل يسلم أم لا؟

في مذهب الإمام أحمد روايتان ذكرهما ابن مفلح^(٢). إحداهما: القول بالكراهة، وحكاها ابن المنذر عن جماعة منهم عطاء، وأبو مجلز، والشعبي وإسحاق، لأنه ربما غلط المصلي فردَّ عليه السلام^(٣)، وعن مالك روايتان في ذلك^(٤) وعند الشافعي وجابر يكره السلام على المصلي^(٥)، قال النووي: "ولا معنى لكراهته لأنها خلاف السنة".^(٦)

والثانية: عدمها. وهو الراجح لجملة من الأحاديث منها:

١- ما جاء عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «كُنْتُ أَتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَسَلَّمُ عَلَيْهِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ فَأَتَيْتُهُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَلَمَّا سَلَّمَ أَشَارَ إِلَى الْقَوْمِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَعْني أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا يَنْبَغِي لَكُمْ وَأَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»^(٧).

(١) أخرجه البيهقي في سننه ٢/٢١٤، وابن المنذر في الأوسط ٥/١٢٠.

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح ١/٤٧١.

(٣) كما في أثر ابن عمر السابق. الأوسط لابن المنذر ٥/١١٢، والمغني ٣/٢٠٨.

(٤) حلية العلماء ٢/٤٨.

(٥) المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة ١/١٨١.

(٦) المجموع ٤/١٠٤.

(٧) أخرجه النسائي في سننه ٣/١٨، و البيهقي في القراءة خلف الإمام ١/٢٨٧، وابن

عبد البر في التمهيد ١/٣٥٥، قال الألباني: صحيح ٣/١٨.

وكان - عليه السلام - يرد على ابن مسعود في الصلاة باللفظ ثم نسخ الحكم فمنع من الحديث في الصلاة بغير ما ورد فيها. وهو هنا - صلى الله عليه وسلم - لم ينكر على ابن مسعود السلام في كلا الحالين.

١- ومن الأحاديث ما رواه نافع - رضي الله عنه - قال: « سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قُبَاءَ يُصَلِّي فِيهِ قَالَ فَجَاءَتْهُ الْأَنْصَارُ فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي قَالَ فَقُلْتُ لَيْلَالٍ كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي قَالَ يَقُولُ هَكَذَا وَيَسْطُ كَفَّهُ وَيَسْطُ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ كَفَّهُ وَجَعَلَ بَطْنُهُ أَسْفَلَ وَجَعَلَ ظَهْرُهُ إِلَى فَوْقٍ»^(١)

٢- عَنْ صُهَيْبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: « مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ». ^(٢)

كل هذه الأحاديث تدل على جواز السلام على المصلي بدليل إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - للصحابة في هذا الفعل ^(٣).

قال ابن المنذر: " فحديث عبد الله بن مسعود، وحديث صهيب يدلان على إباحة السلام على المصلي، إذ لو كان ذلك لا يجوز لنهاهم عن ذلك لما فرغ من الصلاة". ^(٤)

قال ابن قدامة: "ومن ذهب إلى تجويزه احتج بالآية السابقة، ولأن النبي

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣٠٦/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٢٥٩. قال الالباني:

حسن صحيح. ٣٠٦/١.

(٢) سبق تخريجه قريبا، الصفحة السابقة.

(٣) انظر أحكام المسجد للعسكر ١/٦٠-٦١.

(٤) الأوسط لابن المنذر ٥/١١٢.

صلى الله عليه و سلم حين سلم أصحابه عليه رد عليهم إشارة، ولم ينكر ذلك عليهم".^(١)

وهو قول أحمد، سأل عن الرجل يدخل على القوم وهم يصلون أيسلم عليهم؟ قال: "نعم".^(٢)

وقال النووي: "مقتضى كلام أصحابنا أنه لا يكره، وهو الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة كما سبق، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومالك وأحمد".^(٣)

المسائل الواردة في المطلب الثالث:

المسألة الأولى: كيف يرد المصلي السلام ومتى؟ داخل أو خارج الصلاة

على ثلاثة أقول :

القول الأول: "يرد إشارة في الصلاة و لا يرد لفظاً".

قال النووي: "مذهبنا لا يجوز أن يرد باللفظ في الصلاة، وأنه لا يجب عليه الرد، لكن يستحب أن يرد في الحال إشارة وإلا فبعد السلام لفظاً"^(٤)، وبهذا قال : ابن عمر وابن عباس، ومالك وأحمد، وإسحق، وجمهور العلماء نقله الخطابي عن أكثر العلماء.^(٥)

قال النووي: "حكى الشيخ أبو حامد عن عطاء والثوري أنهما قالاً: يرد

(١) المغني ١/٧٤٨.

(٢) المغني ١/٧٤٧.

(٣) المجموع ٤/١٠٤، الأوسط لابن المنذر ٥/١١٢، الاستذكار لابن عبد البر ٢/٣١٤.

(٤) المجموع ٤/١٠٤.

(٥) المجموع ٤/١٠٤، وانظر الأوسط لابن المنذر ٥/١١٢.

بعد فراغ صلاته سواء كان المسلم حاضراً أم لا. وروى عن أبي الدرداء، وقال النخعي: يرد بقلبه والله أعلم".^(١)

القول الثاني: "يرد لفظاً في الصلاة".

قال سعيد بن المسيب والحسن: "يرد عليه لفظاً".^(٢) وحكى ابن المنذر والخطابي عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وقتادة: "أنهم أباحوا

رد السلام في الصلاة باللفظ"،^(٣) وروى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه أمر بذلك، وقال إسحاق: "إن فعله متأولاً جازت صلاته".^(٤)

ومنهم من رد هذا القول وقال: "إذا سلم على المصلي لم يكن له رد السلام بالكلام فإن فعل بطلت صلاته"، روي نحو ذلك: عن أبي ذر - رضي الله عنه -، و عطاء، و النخعي، وبه قال: مالك و الشافعي و إسحاق و أبو ثور.^(٥)

لما روى جابر قال: "كنا مع النبي صلى الله عليه و سلم فبعثني في حاجة فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة فسلمت عليه فلم يرد علي فلما انصرف قال: «أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كنت أصلي»»^(٦).

(١) المجموع للنووي ١٠٤/٤، وانظر: حلية العلماء ٤٨/٢، والاستذكار لابن عبد البر ٣١٤/٢.

(٢) حلية العلماء ٤٨/٢.

(٣) انظر المجموع ١٠٤/٤. والمغني ٧٤٧/١.

(٤) المغني ٧٤٧/١.

(٥) المغني ٧٤٧/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٠٧/١، ومسلم في صحيحه ٣٨٣/١ واللفظ له.

وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»^(١). ولأنه كلام آدمي فأشبهه تشميت العاطس.

وروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: "قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي السلام فأخذني ما قدم وما حدث فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَمِمَّا أَحَدَّثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» فرد علي السلام".^(٢)

وكان - عليه السلام - يرد على ابن مسعود - رضي الله عنه - في الصلاة باللفظ ثم نسخ الحكم فمنع من الحديث في الصلاة بغير ما ورد فيها.^(٣)

القول الثالث: "لا يرد لا لفظاً ولا إشارة":

قال أبو حنيفة: "لا لفظاً ولا إشارة".^(٤)

قال ابن المنذر: "هذا خلاف الأحاديث"

و قال البيهقي: "والأخبار السابقة تنبئ السلام على المصلي والرد بالإشارة وهي أولى بالإتباع".^(٥)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٠٢/١، ومسلم في صحيحه ٣٨٢/١.

(٢) أخرجه أبوداود في سننه ٢٤٣/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٦٩/٢، والطبراني في

المعجم الكبير ١٠/١١٠. قال الألباني: صحيح. ٢٤٣/١.

(٣) انظر أحكام حضور المسجد للعسكر ص/٦١-٦٢.

(٤) انظر حلية العلماء ٤٨/٢، والمغني ٧٤٧/١.

(٥) المجموع ١٠٤/٤.

المسألة الثانية: كيف يرد المصلي السلام: لفظاً أو إشارة

اسلفنا في المسألة السابقة أن الراجح أن يرد إشارة في الصلاة أو لفظاً بعد الصلاة ^(١) فكيف تكون الإشارة في الصلاة.

في أحكام حضور المسجد قال: "وقد علمنا من حديث ابن مسعود حرمة الرد باللفظ؛ بل حكى ابن مفلح أن من فعل ذلك فعليه أن يعيد صلاته ^(٢)، فكيف يكون الرد إذا؟

هناك عدة طرق لرد السلام لمن كان في أثناء الصلاة، كلها ثبتت بالأحاديث الصحيحة، فمنها:

١- بسط الكف بحيث يكون بطنها أسفل وظهرها أعلى. ودليلها ما جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - السابق قال: "قلت لبلال - رضي الله عنه -: كيف رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرد حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي؟ قال: يقول هكذا" وبسط كفه وبسط جعفر بن عون (أحد الرواة) كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره فوق ^(٣).

٢- الرد بالإشارة بالإصبع والأظهر أنها السبابة لأنه أيسر ولأن العادة جرت برفعها وجاء ذلك في حديث صهيب - رضي الله عنه - وقال في آخره "فرد إشارة بإصبعه".

٣- الإيماء بالرأس، ورد ذلك في حديث ابن مسعود السابق حيث قال: "فأومأ برأسه".

(١) كما حكى عن عطاء والثوري أنه يرد عليه بعد فراغه.

(٢) الآداب الشرعية ١ / ٤٧١، انظر: المغني ٣ / ٢٠٦.

(٣) سبق تخريجه في أول المطلب.

قال الشوكاني: "ويجمع بين الروايات أنه صلى الله عليه وسلم فعل هذا مرة، وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزاً" (١)

تنبيه: ويحسن التنبيه هنا إلى أن الأولى ترك السلام على المصلي إن كان يُظن أنه سيرد بلسانه حتى لا يقع في محذور، ذكر ذلك ابن تيمية - رحمه الله - (٢).

قال جابر بن عبد الله: "لو دخلت على قوم وهم يصلون ما سلمت عليهم". (٣)

• المطلب الرابع: السترة والدنومنها:

قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ - رضي الله عنه - فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ». (٤)

(١) نيل الأوطار ٣٧٦/٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢ / ٦٢٥، وانظر أحكام حضور المسجد، العسكر ص/٦٢.

(٣) الأوسط لابن المنذر ١١٢/٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٩١/١، ومسلم في صحيحه ٣٦٢/١.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سِتْرَةٍ وَلْيَذْنُ مِنْهَا ». ثُمَّ سَأَلَ مَعْنَاهُ. (١)

قال ابن بطال : "ومن سنته عليه السلام، أن لا يصلي المصلي إلا إلى سترة إماما كان أو منفردا". (٢)

وهذه السنة عزيزة جدا عند النساء في المسجد بل لا تكاد ترى من يحرص عليها، أو يخشى المرور بين يدي المصليات إلا نادرا - رحم الله الجميع - قال بعض العلماء: "سترة الإمام سترة لمن خلفه بإجماع، قابله المأموم أم لا، فلا يضر من مشى بين يدي الصفوف خلف الإمام". (٣)

أقوال العلماء في حكم السترة للمصلي:

اختلف العلماء في حكم السترة للمصلي على ثلاثة أقوال :

القول الأول: الوجوب :

منهم من قال: أن السترة واجبة، لكن لا تبطل الصلاة بتركها، حتى يوجد المرور المبطل للصلاة الذي لأجله شرعت السترة. (٤)

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢٤٣/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢٦/٢، والحاكم في مستدركه ٣٨١/١، والبيهقي في السنن ٢٧٢/٢. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه تعليق الذهبي في التلخيص: على شرطهما. المستدرک ٣٨١/١.

قال الألباني: حسن صحيح. سنن أبي داود ٢٤٣/١.

قال النووي: إسناده صحيح. الخلاصة: ٥١٨/١.

قال الأعظمي: إسناده حسن. صحيح ابن خزيمة ٢٦/٢.

(٢) شرح ابن بطال ١٩٢/٤

(٣) شرح ابن بطال ١٦٢/٣.

(٤) فتح الباري لابن رجب ٣٠٩/٣.

والوجوب رواية عن الإمام أحمد^(١)، و ذكر عن ابن عبد السلام^(٢)،
ودليل من قال بالوجوب حديث سيرة الجهنّي - رضي الله عنه _، قال: قال
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ، وَلَوْ
بِسَهْمٍ»^(٣)، وغيره من الأدلة^(٤).

القول الثاني: على الاستحباب:

منهم من قال: أن السترة أمام المصلي سنة مندوب إليها، وإن كان
في فضاء، وهو قول الأكثرين^(٥)، و الاستحباب هو قول جماهير أهل العلم
من الصحابة والتابعين، وهو المشهور عن الأئمة الأربعة^(٦).
قال ابن بطلال: والسترة عند العلماء: سنة مندوب إليها، ملوم تاركها^(٧).

(١) الإنصاف للمرداوي ٢/٤٨١.

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل ١/٤٣٤، وذكره الشوكاني في نيل الأوطار ٤/٢٠٤،

وعبد الكريم الخضير في شرح الموطأ ٢٤/٣٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/٢٤٩، وأحمد في المسند ٣/٤٠٤، وابن أبي

عاصم في الأحاد والمثاني ٤/٣٩٧، وابن المنذر في الأوسط ٧/٣٥٠ قال الألباني:

صحيح. السلسلة الصحيحة ٦/٢٨٦.

تعليق شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. المسند ٣/٤٠٤.

(٤) ينظر تفصيل ذلك: أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهوني ١/١٦٠. وأحكام

المسجد للعسكر ١/٤٦-٤٧.

(٥) أنظر: فتح الباري لابن رجب ٣/٣٠٨.

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ٢/٤٦، الأم للشافعي ١/٢٩٩، والحاوي للماوردي

٢/٤٧٥. وبدائع الصنائع ١/٥٠٣، والمدونة لمالك ١/٢٨٩، والأوسط لابن المنذر

٧/٣٤٠، والمغني لابن قدامة ٣/٤٩٦.

(٧) شرح ابن بطلال ٣/١٦٢.

ومن أدلتهم:

حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَتَانُ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. »^(١) وغيره من الأدلة.^(٢)

قال ابن رشد: "اتفق العلماء بأجمعهم على استحباب السترة بين المصلي والقبلة، إذا صلى منفردا كان أو إماما، وذلك لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ»^(٣) وَلَا يُبَالِي مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ.»^(٤)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٨٧/١.

(٢) ينظر تفصيل ذلك: أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهموني. ١٦٠/١. وأحكام المسجد للعسكر ٤٦/١-٤٧.

قال الطرهموني: اتخاذ السترة على ما ذكرنا واجب، على كل مصل إمام أو منفرد، وأما المأموم فلا يجب عليه اتخاذ سترة، لأن الإمام هو المسئول عن ذلك، فإن لم يتخذها المصلي أثم، وصحت صلاته إلا أنها عرضة أيضا لأن يفسدها الشيطان، وهذا الحكم عام سواء كان في الصحراء أو في غيرها، وسواء أمن المرور بين يديه أم لم يأمن. أحكام السترة في مكة وغيرها ١٦٠/١.

قال العسكر: أن القول الراجح عدم وجوب السترة ؛ لكون هذه الأدلة قد صرفت أدلة الوجوب فيبقى الحكم على الاستحباب. وإن قيل بتأكيد سنيتهما فهو أولى. وأما القول بالوجوب ففيه مشقة وحرص. فإن الإنسان قد يصلي على راحلته أو في البرية فيصعب وجود السترة معه. أحكام المسجد ٤٧/١.

(٣) بداية المجتهد ٩٤/١

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠/٢.

قال ابن رجب: "وحيث تستحب الصلاة إلى السترة، فليس ذلك على الوجوب عند الأكثرين، وهو المشهور عند أصحاب الإمام أحمد".^(١)

قال النووي: "ومذهبنا أنها مشروعة مطلقا لعموم الأحاديث ولأنها تصون بصره وتمنع الشيطان المرور والتعرض لإفساد صلاته كما جاءت الأحاديث".^(٢)

القول الثالث: الصلاة إلى غير سترة مطلقا:

قال ابن رجب: "بل و رخصت طائفة في الصلاة إلى غير سترة مطلقا؛ روى جابر، عن الشعبي، قال: لا بأس أن يصلي إلى غير سترة".^(٣)

وقال ابن رجب: "ورخصت طائفة من العلماء لمن في فضاء أن يصلي إلى غير سترة، منهم: الحسن وعروة".^(٤)

قال وكيع عن مهدي بن ميمون قال: "رأيت الحسن يصلي في الجبابة إلى غير سترة".^(٥)

قال: وقال مالك: "ومن كان في سفر فلا بأس أن يصلي إلى غير سترة".^(٦)

(١) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٠٨.

(٢) شرح مسلم ٤/٢٢٢.

(٣) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٠٩.

(٤) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٠٨.

(٥) المدونة ١/٢٨٩.

(٦) المدونة ١/٢٨٩.

المسائل الواردة في السترة للمصلية:

المسألة الأولى: هل يقطع الصلاة مرور شئ بين يدي المصلي إذا صلى لغير سترة، أو مر

بينه وبين السترة؟

فذهب الجمهور^(١): "إلى أنه لا يقطع الصلاة شئ وأنه ليس عليه إعادة".^(٢)

وذهب طائفة^(٣): "إلى أنه يقطع الصلاة المرأة والحصار، والكلب الأسود".^(٤)

وسبب هذا الخلاف: معارضة القول للفعل، وذلك أنه خرج مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ».^(٥) وخرج مسلم والبخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أَخْبَرْتُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ، اعْتَرَا ضَ الْجَنَازَةَ.^(٦) وروي مثل قول الجمهور عن علي، وعثمان، وابن عمر، وأبي، وعروة - رضي الله عنهم - وكذلك

(١) يقصد به مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي. المحلى لابن حزم ٤٦٣/٢، والمغني ٤٩٧/٣.

(٢) المبسوط ٤٧/٢، والمدونة ٢٨٩/١، والاستذكار ٢٧٨/٢، اختلاف الحديث ٥١٢/١، والمغني ٤٩٧/٣.

(٣) منهم ابن عباس وعطاء.

(٤) الأوسط لابن المنذر ٣٩٢/٧، المغني ٤٩٧/٣.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٦٥/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٠/١، ومسلم في صحيحه ٣٦٥/١.

قال ابن المسيب، والشعبي، والثوري، وقال ابن عباس: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.^(١) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقطع الصلاة شيء، وادروا».^(٢) ما استطعتم» وحجتهم من جهة النظر، إجماع أهل العلم على: أن المصلي إذا دخل في الصلاة على ما يجب، أنه داخل في فرض كما أمر به، وقد اختلفوا في إفسادها بمرور أي ذلك مر، مما قد ذكرناه بين يديه، وغير جائز إبطال صلاة من دخل في صلاته على ما يجب إلا بخبر لا معارض له أو إجماع، والأخبار في هذا الباب مختلفة الألفاظ والمعاني، ولم يجمع أهل العلم على إبطال صلاة من مر بين يديه امرأة، أو كلب أو حمار، والله أعلم.^(٣)

ولا خلاف بينهم في كراهية المرور بين يدي المنفرد، والإمام إذا صلى لغير سترة، أو مر بينه وبين السترة، ولم يروا بأساً أن يمر خلف السترة، وكذلك لم يروا بأساً أن يمر بين يدي المأموم، لثبوت حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - أَنَّهُ قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْآتَانِ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ».^(٤)

(١) سورة فاطر من آية ١٠. الأوسط لابن المنذر ٣٩٢/٧.

(٢) قال النووي: معنى يدرأ يدفع، وهذا الأمر بالدفع أمر ندب، وهو ندب متأكد ولا أعلم أحداً من العلماء أوجبه، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب. شرح مسلم ٢٢٣/٤.

(٣) الأوسط لابن المنذر ٤٠١/٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٨٧/١.

وهذا عندهم يجري مجرى المسند، وفيه نظر، وإنما اتفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي لما جاء فيه من الوعيد في ذلك، ولقوله عليه الصلاة والسلام فيه: « فليقاتله، فإنما هو شيطان »^(١).^(٢)

المسألة الثانية: إذا كان الرجل خلف الإمام وقد فاتته شيء من صلاته فسلم

الإمام، ولم تكن أمامه سترة؟

قال مالك: "إذا كان الرجل خلف الإمام، وقد فاتته شيء من صلاته، فسلم الإمام وسارية عن يمينه أو عن يساره، فلا بأس أن يتأخر إلى السارية، عن يمينه أو عن يساره إذا كان ذلك قريباً يستتر بها، قال: وكذلك إذا كانت أمامه فيتقدم إليها ما لم يكن ذلك بعيداً، قال: وكذلك إذا كان ذلك وراءه فلا بأس أن يتقهقر إذا كان ذلك قليلاً، قال: وإن كانت سارية بعيدة منه فليصل مكانه وليدراً ما يمر بين يديه ما استطاع".^(٣)

وعن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر - رضي الله عنه - : "كان يجلس الرجل؛ يصلي إليه يستتر به" وبه قال مالك، والأوزاعي.^(٤) وقال النعمان في الجامع الصغير: "لا بأس أن يصلي الرجل إلى ظهر رجل وهو قاعد، ومعه قوم يتحدثون".^(٥)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١/١٩١، ومسلم في صحيحه ١/٣٦٢.

(٢) انظر بداية المجتهد ١/١٤٤ - ١٤٥. وانظر تفصيل ذلك في: أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهوني ١/٧٥ - ٨١، ١٢٦ - ١٣٥.

(٣) المدونة ١/٢٨٩.

(٤) الأوسط لابن المنذر ٧/٣٤٠.

(٥) الأوسط لابن المنذر ٧/٣٧٥.

المسألة الثالثة : ما مقدار السترة طولا وعرضا ؟

قال الثوري، وأبو خنيفة: "أقل السترة قدر مؤخرة الرجل يكون ارتفاعها ذراعاً"، وهو قول عطاء، وقال الأوزاعي مثله، إلا أنه لم يجد ذراعاً ولا غيره، وكل هؤلاء لا يجيزون الخط، ولا أن تعرض العصا في الأرض فيصلى إليها غير الأوزاعي والشافعي في أحد قوليه، فإنهما قالاً: إذا لم يجد شيئاً يقيمه بين يديه عرضه وصلى إليه، وإن لم يجد خط خطأ، وروى مثله عن سعيد بن جبير، وبه قال أحمد، وأبو ثور^(١).

قال الطرهوني: "مقدار هذا الشيء ذراع فما فوق طولا، أي نحو من ٤٥ سم، وبأي عرض كان، فإن عجز عن هذا المقدار بعد بذل كل ما في وسعه في تحصيله، أتى بما يستطيعه ولو كان أقل من ذلك ولو كان خطأ"^(٢). واختلفوا في الخط، إذا لم يجد سترة، فقال الجمهور: "ليس عليه أن يخط".

وقال أحمد بن حنبل: "يخط خطأ بين يديه"^(٣).

وقال مالك: "الخط باطل"^(٤).

المسألة الرابعة : ما مقدار ما بين المصلي وسترته ؟؟

قال ابن بطال: "أن أكثر ما وجد في المسند من المقدار الذي يكون بين

(١) شرح ابن بطال ١٦٦/٣، والأوسط لابن المنذر ٣٥٣/٧، وانظر الاستذكار ٢٨٠/٢

٢٨١-

(٢) أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهوني. ١٦٠/١.

(٣) بداية المجتهد ٩٤/١، والاستذكار ٢٨٠/٢.

(٤) المدونة ٢٨٩/١.

المصلى وبين سترته ثلاثة أذرع^(١)، هذا قول عطاء، وبه قال الشافعي، وأحمد بن حنبل، ومالك في رواية ابن القاسم، وقيل : ولم يَحُدَّ مالك في ذلك حدًا، وبه قال أصحاب الرأي، وقال أبو إسحاق السبيعي: رأيت عبد الله بن مغفل يصلى وبينه وبين القبلة ستة أذرع^(٢)، قال ابن عبد البر: "خير من هذا الموضع الاقتداء والتأسي بحديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كان بين مقام النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ممر عنز»^(٣) إلا أن الذي واظب عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مقدار ذلك ممر الشاة، على ما تقدم من الآثار^(٤) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: «كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة»^(٥) وصلاته - صلى الله عليه وسلم - في البيت "الكعبة" كانت مرة، التي ذكر فيها الثلاثة أذرع، وقد تقدم أمره عليه السلام بالدنو من السترة، لئلا يتخلل الشيطان ذلك^(٦).

المسألة الخامسة: ماذا على المار من الإثم؟

قَالَ أَبُو جُهَيْمٍ - رضي الله عنه - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -

(١) شرح ابن بطلال ١٦٤/٣.

(٢) شرح ابن بطلال ١٦٤/٣. وانظر: الأوسط لابن المنذر ٣٥٤/٧، ورد المحتار

٤٩٩/٤، والاستذكار ٢٧٩/٢، والتمهيد ١٩٧/٤، والمحلى لابن حزم ١٨٦/٤،

والمغني لابن قدامة ٦٩/٢.

(٣) الاستذكار ٢٧٩/٢، والتمهيد ١٩٧/٤.

(٤) شرح ابن بطلال ١٦٩/٣، وانظر الاستذكار ٢٨٠/٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٦٤/١.

(٦) شرح ابن بطلال ١٦٩/٣.

وسلم- «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَدْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً^(١).

قال الشوكاني: "يدل الحديث على أن المرور بين يدي المصلي من الكبائر الموجبة للنار وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة"^(٢).

قال الطرهوري: يحرم المرور بين يدي المصلي، وهو من الكبائر الموجبة للنار، سواء كان المصلي كبيراً أو صغيراً، مستتراً أو غير مستتر، فإن كان مستتراً حرم المرور بينه وبين سترته، وإلا حرم المرور على بعد منه أقل من ثلاثة أذرع من موضع قدمه، ولا عبرة بكون المصلي يصلي في الطريق أو عند الباب، وسواء وجد المار متسعاً أم لم يجد. ويستثنى من ذلك كله إذا كان المصلي مأموماً.^(٣)

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يُخَسَفَ بِهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».^(٤)

المسألة السادسة: كيف يرد المار بين يدي المصلي إلى سترة وهل هناك فرق بين

النافلة والفريضة؟

القاضي عياض: "واجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح ولا ما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قود عليه باتفاق

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ١٩١، ومسلم في صحيحه ١/ ٣٦١.

(٢) نيل الأوطار ٨/ ٣.

(٣) أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهوري. ١٦٠/ ١ - ١٦١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ١/ ١٥٥، وعبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٢٠.

العلماء، وهل يجب ديتة أم يكون هدرًا فيه مذهبان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك رضي الله عنه، قال واتفقوا: على أن هذا كله لمن لم يفرط في صلاته بل احتاط وصلى إلى ستره أو في مكان يأمن المرور بين يديه ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد في الرواية التي بعد هذه: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره فإن أباي فليقاتله». قال: وكذا اتفقوا على أنه لا يجوز له المشي إليه من موضعه ليرده، وإنما يدفعه ويرده من موقفه لأن مفسدة المشي في صلاته أعظم من مروره من بعيد بين يديه وإنما أبيح له قدر ما تتاله يده من موقفه ولهذا أمر بالقرب من سترته، وإنما يرده إذا كان بعيدًا منه بالإشارة والتسبيح، قال: وكذلك اتفقوا على أنه إذا مر لا يرده لئلا يصير مرورًا ثانيًا^(١).

قال النووي: "قال أصحابنا: يرده إذا أراد المرور بينه وبين سترته بأسهل الوجوه، فإن أباي فبأشدها وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه، كالحائل عليه لأخذ نفسه أو ماله، وقد أباح له الشرع مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها"^(٢).

قال الطرهموني: "لا فرق بين الفريضة والنافلة في ذلك كله على الإطلاق، ويجب على المصلي المفترض والمتنفل دفع من يحاول المرور بين يديه، سواء كان إنسانًا أو حيوانًا، كبيرًا كان أو صغيرًا، فإن لم يفعل أثم، ويتدرج في الدفع حتى إذا أدى إلى مقاتلته قاتله لأن معه شيطان، أما إذا حاول دفعه فغلبه فلا شيء عليه إن شاء الله تعالى إن كان بذل وسعه"^(٣).

(١) شرح مسلم ٢٢٣/٤.

(٢) شرح مسلم ٢٢٣/٤.

(٣) أحكام السترة في مكة وغيرها، للطرهموني، ١٦٠/١ - ١٦١.

• المطلب الخامس: الصلاة إلى الأسطوانة؛

عن يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ ، قَالَ: كُنْتُ أَتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: « فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا » (١)

قال عمر - رضي الله عنه -: "المصلون أحق بالسواري من المتحدثين إليها، ورأى عمر رجلا يصلي بين أسطوانتين، فأدناه إلى سارية، فقال: صل إليها".

فيه: سلمة - رضي الله عنه -: " أنه كان يصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف، وقال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعله " (٢).

وأن لا يخص أسطوانة بعينها، لورود النهي عن أن يوطن الرجل له مكانا في المسجد يصلي فيه كما جاء في حديث عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ - رضي الله عنه - كانت، له صحبة قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٧٥.

(٢) شرح ابن بطلال ١٧٣/٣.

قال الحافظ: والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين قال: وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: " لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام "، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير، فكان يكثر الصلاة عندها قال: " ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة. نيل الأوطار ٢٣٩/١.

وَسَلَّمَ: «يَنْهَى عَنْ ثَلَاثٍ عَنْ نَقَرَةِ^(١) الْغُرَابِ، وَافْتِرَاشِ^(٢) السَّبْعِ وَأَنْ يُوطَّنَ^(٣) الرَّجُلُ بِالْمَكَانِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يُوطَّنُ الْبَعِيرُ»^(٤)

قال أبو بكر: "من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به مادام ثابتاً فيه، فإذا زال عنه زال حقه، إذ ليس أحد أحق به من أحد، قال الله عز وجل:

(١) النقر: ضرب الطائر بمنقاره والمراد النهي عن السرعة في الصلاة.

(٢) الافتراش: أن يبسط ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض.

(٣) يوطن: يعتاد ويألف موضعاً واحداً. قال ابن الأثير: مَعْنَاهُ أَنْ يَأْلَفَ الرَّجُلُ مَكَاناً مَعْلُوماً مِنَ الْمَسْجِدِ مَخْصُوصاً بِهِ يُصَلِّي فِيهِ كَالْبَعِيرِ لَا يَأْوِي مِنْ عَطَنِ إِلَّا إِلَى مَبْرَكٍ دَمِثٍ قَدْ أَوْطَنَهُ وَاتَّخَذَهُ مَنَآخَا. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤١/٥.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، ٤٢٨/٣ ، أبو داود في سننه ٢٩٠/١ ، والنسائي في سننه الكبرى ٢/. أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٤٧٤/٧ ، والحاكم في المستدرک ٣١٢/١ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٣٨/٣.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح و لم يخرجاه لما قدمت ذكره من التفرد عن الصحابة بالرواية.

قال الذهبي: صحيح تفرد تميم عن ابن شبل. المستدرک ٣١٢/١.

قال ابن رجب: توفي إسناده اختلاف كثير.

وتميم بن محمود، قال البخاري: في حديثه نظر. فتح الباري لابن رجب ٣٢١/٣
قال الألباني: وفي صحة سننه نظر عندي ذلك لأن تميماً هذا قد أورده الذهبي نفسه في (الميزان) وقال: (قال البخاري: فيه نظر)
ثم قال: إلا أن الحديث يتقوى بالشاهد الذي أخرجه أحمد في المسند. الثمر المستطاب. ٦٧٠/١

قال الألباني: حسن. في سنن أبي داود ٢٩٠/١ ، وفي سنن النسائي ٢١٤/٢. قال الأعظمي: إسناده ضعيف. صحيح ابن خزيمة ٣٣١/١
قال الألباني: لكن له شاهد يتقوى به. صحيح ابن خزيمة ٣٣١/١.

﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(١) الآية، وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٢)

قال ابن رجب: "وقد حمل أصحابنا حديث النهي على الصلاة المفروضة، وحديث الرخصة على الصلاة النافلة، وكان للإمام أحمد مكان يقوم فيه في الصلاة المكتوبة خلف الإمام، فتأخر يوما فحماه الناس وتركوه، فجاء بعد ذلك فقام في طرف الصف ولم يقم فيه، وقال: قد جاء أنه يكره أن يوطن الرجل مكانه".^(٣)

قال الشوكاني: "ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يكون مخصصاً له من القول الشامل له بطريق الظهور كما تقدم غير مرة،^(٤) إذا لم يكن فيه دليل التأسّي، وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد ما سيأتي في الباب الذي بعد هذا من مشروعية تكثير مواضع العبادة".^(٥)

(١) سورة: الجن آية ١٨.

(٢) سورة: التوبة آية ١٨.

(٣) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٢١.

(٤) في باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة. انظر: نيل الأوطار ١/٢٣٩، وسيأتي عنه قريباً

(٥) نيل الأوطار ١/٢٣٩.

والعلة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبخاري لأن مواضع السجود تشهد له كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ أي تخبر بما عمل عليها. وورد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ أن المؤمن إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد له من السماء، وهذه العلة تقتضي أن ينتقل إلى الغرض من موضع نفيه، وأن ينتقل لكل صلاة يفتتحها من أفراد النوافل، فإن لم ينتقل فينبغي أن يفصل بالكلام لحديث النهي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج. عون المعبود ١/٢٣٤.

وفي الحديث: دليل على أنه لا بأس أن يلزم المصلي مكانا معيناً من المسجد يصلي فيه تطوعاً.

وقد ورد في رواية التصريح بأن هذه الصلاة كانت تطوعاً.^(١)

وخرج مسلم من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَإِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا السَّوَارِيَ فَيَرْكَعُونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ الْغَرِيبَ لَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّيْتُ مِنْ كَثَرَةٍ مَنْ يُصَلِّيهِمَا»^(٢)

فهذا الحديث: يدل على أن عادة أصحاب النبي - صلى الله عليه - وسلم - في زمنه كان التنفل إلى السواري^(٣) قبل الصلاة المكتوبة وبعدها، وبخلاف الصلاة المكتوبة، فإنهم كانوا يصلونها صفوفاً صفوفاً، ولا يعتبرون لها سترة، بل يكتفون بستره إمامهم.^(٤)

وروى عن نافع، قال: "كان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا لم يجد سبيلاً إلى سارية من سواري المسجد قال لي: اجلس وول ظهرك".^(٥)

(١) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٢٠

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/٢١٢.

(٣) وهو من جملة الصلاة إلى سترة، كرامة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإفراد المحدثين والعلماء له أبواباً في كتبهم.

(٤) فتح الباري لابن رجب ٣/٣٢٢.

(٥) انظر: الأوسط لابن المنذر ٧/٣٤٠. وفتح الباري لابن رجب ٣/٣٢٢.

• المطلب السادس: الدعاء بين الأذان والإقامة.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ»^(١).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدَّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» قالوا: فما نقول يا رسول الله: «قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة»^(٢).

قال ابن تيمية: "و يستحب إن يدعو إذا فرغ من الأذان و الإقامة نص عليه، و كان إذا أقيمت الصلاة رفع بكفيه و جعل يدعو لما روى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رضى الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -:

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٤١٥/١، قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن [صحيح] وقد رواه أبو إسحق الهمداني عن بريد بن أبي مريم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا
قال الشيخ الألباني: صحيح. سنن الترمذي ٤١٥/١. وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ٢٢/٦. وأخرجه أحمد في مسنده ١١٩/٣.
قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف زيد العمي. وابن أبي شيبه في مصنفه ٣١/٦.

والبيهقي في الدعوات الكبرى ٦٧/١، وابن سني في عمل اليوم والليلة ١٦٧/١.
(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٥٧٦/٥. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف قالوا فماذا نقول؟ قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة. قال الشيخ الألباني: منكر بهذا التمام. السنن ٥٧٦/٥. وقال في الإرواء: كلا بل هو ضعيف منكر، بهذه الزيادة تفرد بها ابن اليمان وهو ضعيف لسوء حفظه. أما الحديث فصحيح بدونها. إرواء الغليل ٢٦٢/١

«سِتَانٍ لَا تُرَدَّانِ أَوْ قَلَمًا تُرَدَّانِ: الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ وَعِنْدَ الْبَاسِ حِينَ يُلْحَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»^(١)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ يَفْضُلُونَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « قُلْ كَمَا يَقُولُونَ فَإِذَا انْتَهَيْتَ فَسَلْ تُعْطَهُ ».^(٢)

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَائِكَ فَاعْفِرْ لِي ».^(٣)

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢١/٣، وابن خزيمة في صحيحه ٢١٩/١، والحاكم في مستدركه ٣١٣/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٤١٠/١، والدارمي في سننه ٧٦٦/٢. قال الألباني: صحيح. سنن أبي داود ٢١/٣ وصحيح الجامع الصغير وزياداته ٥٣٩/١. قال الأعظمي: إسناده حسن. صحيح ابن خزيمة ٢١٩/١. وقال حسين سليم أسد: إسناده حسن. سنن الدرامي ٧٦٦/٢. (٢) أخرجه أبو داود في سننه ١٩٩/١، وابن حبان في صحيحه ٥٩٣/٤، والطبراني في الدعاء ١٥٦/١.

قال النووي: رواه أبو داود ولم يضعفه. الأذكار للنووي ٣٨/١. قال الألباني: حسن صحيح. سنن أبو داود ١٩٩/١. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. صحيح ابن حبان ٥٩٣/٤. (٣) أخرجه أبو داود في سننه ٢٠١/١، وابن أبي شيبه في مصنفه ٣١/٦، وأبو يعلى في مسنده ٣٢٣/١٢. والحاكم في المستدرک ٣١٤/١. والبيهقي في سننه الكبرى ٤١٠/١.

هذا حديث صحيح و لم يخرجاه و القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أشرف الكوفيين و ثقافتهم ممن يجمع حديثه و لم أكتبه إلا عن شيخنا أبي عبد الله رحمه الله.

تعلیق الذہبی فی التلخیص: صحیح. المستدرک ٣١٤/١

قال الألباني: ضعيف. السنن ٢٠١/١.

قال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف مسند أبي يعلى ٣٢٣/١٢.

تنبيه: الدعاء قبل تكبيرة الإحرام .

مسألة: قيل لأحمد: " قبل التكبير يقول شيئاً ؟ قال: لا"، يعني ليس قبله دعاء مسنون إذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه، ولأن الدعاء يكون بعد العبادة".^(١) لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ* وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾^(٢).

مسألة: إذا اقيمت الصلاة هل هناك دعاء يدعو به المصلي^(٣) قبل تكبيرة

الإحرام؟

ج: لا نعلم شيئاً في ذلك، وقد سئل الإمام أحمد عن هذا فأجاب بأنه لا يعلم شيئاً في هذا، فإذا دعا بشيء فلا بأس، لكن ليس هناك شيء معروف سنة، فإذا دعا بشيء: "اللهم اغفر لي وارحمني" أو: "أنجني من النار أو: تقبل مني"، لا نعلم فيه شيئاً فهو مستحب".^(٤) أما الدعاء بعد الإقامة فلا حرج فيه إذا لم يتخذ عادة مستمرة، لأننا لا نعلم شيئاً مأثوراً في ذلك.^(٥)

وهل تدعو قبل تكبيرة الإحرام؟ قال ابن عثيمين: لا يوجد دعاء وارد بين الإقامة وتكبيرة الإحرام.^(٦)

(١) المغني ٥٣٦/١

(٢) سورة الشرح آية ٧-٨.

(٣) تنبيه: كل ماسياتي من مسائل صيغة الأسئلة فيها مذكرة، " والنساء شقائق الرجال " مالم يختصهن دليل، وحفاظاً على النصية وللأمانة العلمية وقبلها الدينية أوردت النص كما هو.

(٤) فتاوى نور على الدرب بن باز، ١٨٤/٨.

(٥) فتاوى بن باز ١٢ مجلداً ١١٤/١.

(٦) دروس ابن عثيمين ٢٤/٧.

ولا نعلم دليلاً يصح يدل على ذكر شيء من الأدعية بين انتهاء الإقامة وقبل تكبيرة الإحرام.^(١)

قلت: ولم يذكر إلا دعاء التوجه عند المالكية، قال ابن رشد: "لكنه لا يطول ولا يكره الدعاء إلا في ثلاثة مواطن: في الركوع، وفي الجلوس قبل التشهد، وفي القيام قبل القراءة، وأما دعاء التوجه، فقال ابن حبيب: يقوله بعد الإقامة وقبل الإحرام. قال ابن رشد: وهذا أحسن".^(٢)

و إذا أقيمت الصلاة و هو قائم فيستحب له إن يجلس و إن لم يكن صلى تحية المسجد. قال ابن منصور: "رأيت أبا عبد الله أحمد يخرج عند المغرب فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس،^(٣) لما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه و سلم: « جاء و بلال في الإقامة فقعده ». رواه الخلال^(٤) و رواه أبو حفص و لفظه: « دخل رسول الله صلى الله عليه و سلم و بلال يؤذن فجلس » و لأن القيام قبل الشروع في

(١) الجامع لأحكام الصلاة ٢٧٦/١

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل ٤٣٨/١.

ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل ١٧٧/٤.

(٣) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية ٥ / ٣٢١، والشرح الكبير لابن قدامة ٤١١/١. والمغني لابن قدامة ٤٥٥/١، كشف القناع عن متن الإقناع ١٧٢/٢، ومطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى ٢٣٣/٢.

(٤) ورواه ابن عدي في الكامل قال: حدثنا عمران بن موسى قال ثنا سويد حدثني عمرو بن ثابت عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن بلالا كان في الإقامة فدخل النبي صلى الله عليه و سلم فجلس قال لنا عمران قال سويد روى هذا الحديث سفيان الثوري عن عمرو بن ثابت. الكامل في الضعفاء ١٢١ / ٥. لم أقف عليه إلا في الكامل وفي كتب الفقه السابقة الذكر في الحاشية السابقة.

الصلاة غير مشروع، و تحية المسجد قد سقطت بالإقامة فإنها إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت. (١)

• المطلب السابع: تحية المسجد:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ». (٢)

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَعْطُوا الْمَسَاجِدَ حَقَّهَا» قِيلَ: وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «رَكَعَتَانِ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ». (٣)

قال ابن الجارود: "ومعنى ذلك والله أعلم، أن هذه المساجد إنما بنيت للصلاة، وإنما تقصد للصلاة، فيستحب أن يكون أول ما يبدأ به فيها من الأعمال الصلاة، ليأمن بذلك فوات ما قصد له بحدث أو غيره، وأيضا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد أعلمنا أن المنتظر للصلاة في صلاة وأن القاعد

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية. ٤/ ١٢٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٩١/١، ومسلم في صحيحه ٤٩٥/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٩/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٦٢/٣.

قال السراج البلقيني: وروى الاثرم في سننه بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم قال " أعطوا المساجد حقها " قالوا: يا رسول الله، وما حقها قال أن تصلى ركعتين قبل أن تجلس. الأم ١٧٢/١.

قال العيني: وفي مصنف ابن أبي شيبة زيادة من طريق حسنة. وذكر الحديث. عمدة القاري للعيني ٣٢/٧.

قال الألباني: إسناده ضعيف لعنعة ابن اسحق والمتن منكر. صحيح ابن خزيمة ١٦٢/٣.

في المسجد بعد الصلاة تصلي عليه الملائكة، فيستحب له أن يصلي ثم يجلس فيحصل له أحد الأمرين أو يكون منتظراً للصلاة فيحصلان له^(١).

المسائل الواردة في مطلب تحية المسجد :

المسألة الأولى : حكم تحية المسجد :

اختلف العلماء في حكم تحية المسجد: على قولين "الندب" و "الوجوب" ..

القول الأول : أنها على الندب، وهو قول جمهور العلماء :

ومن أدلتهم على القول بالندب.

- حديث عبد الله بن بسر - رضي الله عنه - قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا إِلَى جَانِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَيُّ اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ». وفي رواية: "أَنْبَيْتَ" (٢) (٣).

- وحديث عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ تَائِرِ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِي صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) المنتقى الموطأ ١ / ٣٩٩.

(٢) أي أبطأت وتأخرت.

(٣) أخرجه أبوداود في سننه ١ / ٣٦٠، و النسائي في سننه الكبرى ٣ / ١٠٣، وأحمد في مسنده ٤ / ١٨٨، وابن خزيمة في صحيحه ٢ / ٣٥٣، وابن حبان في صحيحه ٧ / ٢٩، والحاكم في المستدرک ١ / ٣٢٤، والبيهقي في سننه ٣ / ٢٣١. هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه تعليق الحافظ الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم. المستدرک ١ / ٣٢٤. قال الألباني :صحيح. سنن أبو داود ١ / ٣٦٠. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن على شرط مسلم

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: خمس صلوات في اليوم والليلة، فَقَالَ: هل عَلَيَّ غيرها ؟ قال: لا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: وصيام رمضان. قال: هل عَلَيَّ غيره ؟ قال: لا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. قال: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ. قال: هل عَلَيَّ غيرها ؟ قال: لا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص. قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ. ^(١)

فاستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: "إلا أن تطوع" على أن ما زاد على الصلوات الخمس ليس بواجب .

قال ابن حجر: "اتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب" ^(٢)، وهو قول جمهور أهل العلم على أن تحية المسجد الأمر بها للندب لا للوجوب. وقال النووي إنها: "سنة بإجماع المسلمين" ^(٣)، وفي نقل النووي للإجماع نظر فقد ذكر القاضي عياض وابن بطال أن مذهب أهل الظاهر الوجوب ^(٤) وممن اختار هذا القول الصنعاني والشوكاني وقال - رحمه الله - : "الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب" ^(٥).

القول الثاني : الوجوب.

منهم من قال: أن تحية المسجد واجبة، لعموم الأحاديث الواردة فيها: ومن تلك الأحاديث.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٥/١، ومسلم في صحيحه ٤٠/١.

(٢) فتح الباري ٥٣٧/١. ونيل الأوطار ٨٢/٣.

(٣) شرح مسلم للنووي ٢٢٦/٥.

(٤) فتح الباري ٥٣٧/١.

(٥) نيل الأوطار ٨٢/٣.

- حديث عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «جَاءَ سَلْيُكُ الْغَطَفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ يَا سَلْيُكُ قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا ثُمَّ قَالَ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» (١)

قالوا : فقطعه - صلى الله عليه وسلم - للخطبة ليأمر الصحابي بالتحية مع أنه سينشغل بها عن الخطبة ظاهره الوجوب. (٢)

حديث أبي قتادة قال - صلى الله عليه وسلم - : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ » (٣). قالوا: الأمر هنا يقتضي الوجوب حيث لا صارف معتبر عندهم.

ممن قال بالوجوب:

أهل الظاهر، واختاره الصنعاني والشوكاني (٤) كما ذكر. وأيدهم الألباني. (٥)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٣١٥/١، ومسلم في صحيحه ٥٩٦/٢ واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٥٩٦/٢.

(٣) سبق تخريجه قريبا، الصفحة السابقة.

(٤) نيل الأوطار ٨٢/٣.

(٥) قال الألباني: ويؤيد ذلك ما يأتي من أمره عليه الصلاة والسلام وهو على المنبر يخطب يوم الجمعة سليكا الغطفاني بهذه الصلاة ثم أمر بذلك كل من يدخل المسجد ولو كان الإمام يخطب فهذا من أقوى الأدلة على وجوبها لأمر: الأول: قطعه عليه الصلاة والسلام الخطبة.

الثاني: أمره بها بعد أن جلس سليك.

الثالث - وهو أقواها - : انه أمر بها في أثناء الخطبة فإنه من المعلوم أنه في هذه الحال لا يجوز لأحد أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر لقوله عليه الصلاة والسلام. الثمر المستطاب ٦٣٨/١.

قال الشوكاني: "فاذا عرفت هذا لاح لك أن الظاهر ما ذهب إليه أهل الظاهر من الوجوب".^(١)

قال ابن عثيمين: "القول بوجوبها قوي جداً لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قطع الخطبة ليأمر من جلس أن يقوم فيصلي ركعتين، ومن المعلوم أن التشاغل بصلاة الركعتين يوجب التشاغل عن الخطبة ووسماع الخطبة واجب، ولا يتشاغل بشيء عن واجب إلا وهو واجب. ولكن جمهور أهل العلم على أنها سنة مؤكدة. لأنه وردت أحاديث تدل على أنها كذلك".^(٢)

قال العسكر: "والذي يظهر - من خلال بحث هذه المسألة - أن القول بالوجوب قول قوي له وجاهته، ولكن الذي يدعونا إلى عدم الأخذ به أنه خلاف رأي الغالبية الساحقة من العلماء سلفاً وخلفاً، ويستبعد أن تخفى عليهم هذه الأدلة التي أوردها أصحاب القول الثاني ؛ بل الذي يظهر أنها معلومة لديهم، لكن الصارف لها مستفيض عندهم ويكاد يكون أمراً مسلماً. فالإمام مالك - رحمه الله - مثلاً روى حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - في موطأه ثم قال بعبده : "وذلك حسن وليس بواجب"^(٣).

(١) نيل الأوطار ٨٢/٣.

(٢) مجمع كتب ورسائل ابن عثيمين ١٠٨/٢٠٨.

(٣) الموطأ ١/١٦٢.

قال يحيى الليثي: - بعد حديث أبي قتادة - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَلَمْ أَرِ صَاحِبَكَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَرُكَعَ قَالَ أَبُو النَّضْرِ يَعْنِي بِذَلِكَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ يَرُكَعَ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وقال ابن عبيد البر: "لا يختلف العلماء أن ذلك من السنة وليس بواجب عند أحد إلا أهل الظاهر فإنهم يوجبونها والفقهاء بأجمعهم لا يوجبونها"^(١) (يقصد الركعتين) من خلال ذلك فالقول الأقرب للصواب: أن تحية المسجد سنة مؤكدة جداً لا ينبغي تركها، والله أعلم.^(٢)

المسألة الثانية: هل تصلى تحية المسجد في أوقات النهي؟

اختلف العلماء في صلاة تحية المسجد في أوقات النهي على ثلاثة أقوال:

منهم من قال: بالاجواز. ومن أدلتهم:

- قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ». والأمر هنا عام لكل داخل، ولكل وقت فيعم أي وقت سواء في وقت نهى أو غير وقت النهي.

- وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ». فإذا أمر بالتحية وقت الخطبة ففي هذه الأوقات أولى.^(٣)

- استدلالاً بصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنة الظهر بعد العصر.

- وحملاً لأحاديث النهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها وعند استوائها وبعد العصر وعند الغروب، على النفل المطلق دون

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢٠/ ١٠٠، وانظر فتح الباري ١/ ٥٣٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك: أحكام المسجد للعسكر ١/ ٥٤-٥٦.

(٣) الفتاوى الكبرى ٢/ ٢٦٦.

الفرائض، وذوات الأسباب من النوافل كتحية المسجد وركعتي الطواف، فتصلى كل منهما بعد العصر وبعد الصبح، وفي سائر أوقات النهي. وقد خص النهي من صور كثيرة وخص من نظيره وهو وقت الخطبة كما سبق.^(١)

- والعام في النهي: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» مخصوص بمسائل متفق عليها، وهي قضاء الفرائض، وإعادة الجماعة، وفعل ركعتي الطواف، وركعتي تحية المسجد لمن دخل والإمام يخطب يوم الجمعة، فلما كان هذا العموم مخصوصاً بمسائل؛ صارت دلالة على العموم ضعيفة؛ لأنه لما استثنى منه أشياء، ضعف عمومته.^(٢)

- أنها مقرونة بسبب، فيبعد أن يقع فيها الاشتباه في مشابهة المشركين؛ لأن النهي عن الصلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، لئلا يتشبه المصلي المسلم بالمشركين الذين يسجدون للشمس إذا طلعت وإذا غربت، فإذا أحييت على سبب معلوم كانت المشابهة بعيدة أو معدومة.^(٣) وأن تحية المسجد من ذوات الأسباب التي تفعل في أوقات النهي الموسع، وفرق بين أن يدخل المسلم المسجد ليجلس يذكر الله، أو يقرأ القرآن، أو يحضر درسا، وبين أن يدخل أصلاً ليصلي ركعتين، ويقال مثل ذلك في ركعتي الوضوء.

منهم من قال: بالمتع :

- لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس»
- وقال بعض العلماء: حديث: «لا صلاة بعد العصر» عام في هذين

(١) الفتاوى الإسلامية ٥١٥/١.

(٢) الشرح الكبير لمختصر الأصول ٥٦٣/١.

(٣) الشرح الكبير لمختصر الأصول ٥٦٣/١.

الوقتتين فلا يصلى أي صلاة إلا ما جاء نص على أنها من ذوات الأسباب، وتحية المسجد ليست من ذوات الأسباب عند بعضهم.^(١)

منهم من قال: بالتوقف :

توقف بعض أهل العلم في حكم تحية المسجد في أوقات النهي، وقالوا: هذه المسألة من عضل المسائل، ومن أهل العلم من قال: إذا دخل في وقت النهي لا يجلس يستمر واقفاً، ومنهم من قال: لا يدخل المسجد في أوقات النهي لأنه لم يستطع الترجيح.

منهم من قال: بالترجيح:

ومنهم من قال: يرجح أحاديث الأمر بالصلاة في الأوقات الموسعة للصلاة، وترجح أحاديث النهي في الأوقات الضيقة.

قالوا: لكن ما جاء في الوقتين الموسعين أخف مما جاء في الأوقات الثلاثة المضيقة، علماً بأن الأوقات المضيقة أمرها يسير، لا يزيد على ربع ساعة، إذا كانت الشمس بيضاء نقية لا بأس صلّ، بعد صلاة الصبح تصلي إذا دخلت المسجد؛ لأن الوقت موسع، أما عند طلوع الشمس وعند غروبها وحين يقوم قائم الظهيرة فلا، والله المستعان.^(٢)

قال الخضير: والذي يلوح لي أن تحية المسجد - وما أشبهها - في الوقتين الموسعين الأمر فيهما ساعة، وأما في الأوقات المضيقة الثلاثة التي جاءت في حديث عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ - رضي الله عنه - قال: « ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ نَقْبُرَ

(١) بتصرف شرح سنن أبي داود لعباد ١٤/٤٤

(٢) شرح الورقات، عبد الكريم الخضير ٣/٥.

فِيهِنَّ مَوْتَانَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ»^(١). ترجح فيها أحاديث النهي؛ لأن النهي عنها لذاتها -لذات الأوقات- وأما النهي عن الصلاة في الوقتين الموسعين فهو من باب منع الوسائل؛ لئلا يمتد الأمر بهذا المصلي فيصلي في الأوقات المضيق.

فعلى هذا من دخل في مثل هذا الوقت والشمس بيضاء نقية وصلى ركعتين لا ينكر عليه، ولو جلس عملاً بأحاديث النهي لا ينكر عليه.^(٢)

قال في الشرح: والقول الصحيح في هذه المسألة: أن ما له سبب يجوز فعله في أوقات النهي كلها، الطويلة والقصيرة.^(٣)

قال العباد: في ذلك خلاف بين أهل العلم، وذكر الخلاف ثم قال: والذي يظهر أنه لا ينكر على من صلى ولا على من جلس.^(٤)

وقال في موطن آخر: إن الأمر في ذلك واسع.^(٥)

المسألة الثالثة: متى وقت تحية المسجد؟

تشرع تحية المسجد إذا دخل المسجد قبل جلوسه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس» قال الطبري: "يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء".^(٦)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٥٦٨/١.

(٢) شرح الورقات، لعبد الكريم الخضير ٣/٥.

(٣) الشرح الكبير لمختصر الأصول ٥٦٣/١، وهو: وهو قول ابن تيمية في الفتاوى

الكبرى ٢٦٦/٢ واللجنة الدائمة. الفتاوى الإسلامية ١٥٥/١

(٤) شرح سنن أبي داود لعباد ٥٤/٣٤٢.

(٥) شرح سنن أبي داود لعباد ١٤/٤٤.

(٦) نيل الأوطار ٨٢/٣.

قال ابن حجر: "يجوز أداء التحية حتى ولو جلس الداخل إلى المسجد إذا كان الوقت الذي جلس فيه يسيراً".^(١)

قال الحافظ: "صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك. قال: وفيه نظر، لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي نر - رضي الله عنه - أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أَرْكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَارْكَعْهُمَا»^(٢) ومثله قصة سليك،^(٣) المتقدم ذكرها".^(٤)

قال الحافظ: ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل، وظاهر التعليق بالجلوس أنه ينتفي النهي بانتفائه، فلا يلزم التحية من دخل المسجد ولم يجلس، ذكر معنى ذلك ابن دقيق العيد وتعقب بأن الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتعليق عليه بل المقصود الحصول في بقعته واستدل على ذلك بما عند أبي داود بلفظ: «ثُمَّ لِيَقْعُدْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ أَوْ لِيَذْهَبْ لِحَاجَتِهِ»^(٥) والظاهر ما ذكره ابن دقيق العيد.^(٦)

المسألة الرابعة: هل يجمع معها غيرها؟ وهل تسقط بالفرض؟

لو صلى الراكبة، أجزأته عن صلاة تحية المسجد، ولو جمَعَ بينهما بنية واحد جاز.

(١) فتح الباري ٤٤٥/١.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٤٣/٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٥٩٦/٢.

(٤) انظر: فتح الباري ٤٤٥/١، و نيل الأوطار ٨٢/٣.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ١٨١/١. قال الالباني: صحيح. السنن ١٨١/١.

(٦) نيل الأوطار ٨٢/٣.

لو صلى الفريضة، فإنه لا يؤمر بصلاة تحية المسجد، لأن المقصود أن لا يجلس مباشرة، ودخول الأصغر تحت الأكبر أمر معروف.

- تداخل تحية المسجد وصلاة الفرض.

ذكر ابن نجيم في الأشباه، والقرافي في الفروق: أن تحية المسجد تدخل في صلاة الفرض مع تعدد سببهما، فإن سبب التحية هو دخول المسجد، وسبب الظهر مثلاً هو الزوال، فيقوم سبب الزوال مقام سبب الدخول، فيكتفي به.

وذكر الزركشي في المنثور أن التداخل في العبادات إن كان في مسنون، وكان ذلك المسنون من جنس المفعول، دخل تحته، كتحية المسجد مع صلاة الفرض.

وذهب الحنابلة إلى أن تحية المسجد تدخل في الفرض والسنة الراتبة.^(١)

تنبيه: هناك صور يحصل التطوع فيها بأداء الفرض، ولكن ثواب التطوع لا يحصل إلا بنية.

وفي الشرح الصغير: تتأدى تحية المسجد بصلاة الفرض فيسقط طلب التحية بصلاته، فإن نوى الفرض والتحية حصلاً، وإن لم ينو التحية لم يحصل له ثوابها، لأن الأعمال بالنيات.^(٢)

كما أنه لا خلاف بينهم في أن تحية المسجد تتأدى بفرض أو نفل.^(٣)

(١) الموسوعة الفقهية ٣٨٤٣/٢.

(٢) انظر: الفروع لابن مفلح ٢٥٨/٢، الموسوعة الفقهية ٤٣٢٣/٢.

(٣) الموسوعة الفقهية ٤٣٢٣/٢.

المسألة الخامسة: هل تعية المسجد على كل داخل؟

قوله: "فَلَا يَجْلِسُ" فَمَنْ دَخَلَ المسجد ولم يُرِدِ الجلوس فلا يُخاطَب بهذا الأمر.

كالذي يدخل ليأخذ شيئاً، أو ليُوَصِّلَ رجلاً مُسنّاً أو أعمى ونحو ذلك.

وكذلك إذا دَخَلَ ووقَّف، فإنه لا يُؤمَرُ بصلاة تحية المسجد، كالذي يدخل ولم يتبقَّ على الإقامة إلا يسير. ويؤيد هذا القول ما روي عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ ثُمَّ يَخْرُجُونَ وَلَا يُصَلُّونَ وَرَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَفْعَلُهُ".^(١)

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رضي الله عنه - "كَانَ يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِ".^(٢)

وعَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمًا يَدْخُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْخُوَّةِ فَلَا يُصَلِّي فِيهِ.^(٣)

المسألة السادسة: إذا تكرّر دخول المسجد لمن أدت تعية المسجد؟

تختلف المسألة باختلاف مدة الخروج والفاصل هل هو قصير أو كبير؟ فذهبت الحنفية والمالكية إلى أنه لا يعيد إذا تكرّر دخولها - إن قرب رجوعها له عرفاً^(٤)، والشافعية في قول مقابل الأصح عندهم: إلى أنها تكفيه لكل يوم مرة.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٩/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٩/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٠/١.

(٤) انظر: الموسوعة الفقهية ٣٧٤٦/٢، وانظر: حاشية البجيرمي على المنهج ١٦٠/٣،

وشرح كتاب غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ١٥٧/١، شرح مختصر خليل

للخرشي ٣١٥/٤، وفتح الجليل شرح مختصر خليل ٢٤٢/٢.

والأصح عند الشافعية تكرر التحية بتكرر الدخول على قرب كالبعده^(١).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إذا تكرر منه دخول المسجد يستحب له أن يعيد التحية"^(٢).

وقال الشوكاني: "التحية مشروعة إن تكرر دخول المسجد ولا وجه لما قال البعض من عدم التكرار قياساً على المترددين إلى مكة في سقوط الإحرام عنهم"^(٣).

قال ابن عثيمين: "إذا خرج الإنسان من المسجد بنية الرجوع فإن رجع عن قرب فإنه لا يصلي تحية المسجد، مثل لو خرج للوضوء ورجع، أو خرج يأتي بكتاب من البيت ورجع، أو خرج يكلم إنساناً ورجع، هذا لا يصلي؛ لأن الوقت قصير، أما إذا طال الوقت فليصل ركعتين"^(٤).

وقال: "ولو خرج من المسجد بنية المغادرة ثم لما خرج لاقاه صاحب له أو هو أراد أن يرجع إلى المسجد فإنه يصلي التحية ولو قرب الزمن"^(٥).

وعلى هذا فلو خرجت من المسجد لوضوء ونحوه ثم عادت، فإن كانت خرجت لتعود، فلا تعيد تحية المسجد، وإن كانت خرجت لحاجة وطال الفصل فإنها تصلي تحية المسجد.

(١) الثمر الداني للآبي الأزهرى ١/١٤٦، الموسوعة الفقهية ٢/٣٧٤٦.

(٢) المستدرك على مجموع فتاوى ٣/١١٤.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ٣/٨٢.

(٤) لقاء الباب المفتوح ٢٩/١٢٥.

(٥) قاله ابن عثيمين في الشرح المختصر لبلوغ المرام ٣/٣٠١.

المسألة السابعة: هل من السنة تنبيه الداخل بصلاة تحية المسجد؟

قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١)

قال ابن عثيمين: "المستمع إلى الخطبة لا يقول لغيره صل ركعتين، والذي يقول هو الخطيب".^(٢)

المسألة الثامنة: هل تصلى تحية المسجد والإمام يخطب؟

قال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في المرء يدخل المسجد يوم الجمعة، والإمام على المنبر، على أربعة أقوال في المسألة:

١- فقالت طائفة: يركع ركعتين، ويجلس، كذلك قال الحسن البصري، وفعل ذلك مكحول، وهو قول ابن عيينة، والمقري، والشافعي، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي ثور، ونفر من أهل الحديث.^(٣)، وذهبت الشافعية والحنابلة إلى أنه يركع ركعتين يوجز فيهما، لحديث سليك الغطفاني المتقدم.^(٤) وكرهوا الجلوس قبلها، حتى قال النووي: "وإن دخل والإمام في آخر الخطبة، وغلب على ظنه أنه إن صلى التحية فاته تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة، ولا يقعد لئلا يكون جالساً في المسجد قبل التحية، وإن أمكنه الصلاة وإدراك تكبيرة الإحرام صلى التحية. هكذا فصله المحققون. انتهى"^(٥)

(١) سورة آل عمران من آية ١١٠.

(٢) الشرح المختصر على بلوغ المرام ٣/ ٣٠١.

(٣) الأوسط لابن المنذر ٥/ ٤٩٠، المجموع ٤/ ٤٢٩.

(٤) الموسوعة الفقهية ٣٧٤٦/٢.

(٥) المجموع ٤/ ٤٢٩.

٢- وقال طائفة: يجلس، ولا يصلي، هذا قول محمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وشريح، وقتادة، والنخعي، ومالك، والليث بن سعد، والثوري، وسعيد بن عبد العزيز، والنعمان.^(١) وإلي ذلك ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يجلس ويكره له أن يركع ركعتين، لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾، والصلاة تقوت الاستماع والإنصات، فلا يجوز ترك الفرض لإقامة السنة.^(٢)

قال الصنعاني: "والحديث حجة عليهم، وقد تأولوه بأحد عشر تأويلاً كلها مردودة، سردها المصنف في فتح الباري برودها".^(٣)

٣- وفيه قول ثالث: قاله أبو مجلز، قال: "إن شئت ركعت، وإن شئت جلست".^(٤)

٤- وفيه قول رابع قاله الأوزاعي، قال: "كان من هدي الناس أن يركع الرجل في منزله ركعتين عند خروجه إلى الجمعة، فمتى ركعهما، ثم جاء المسجد، فوجد الإمام يخطب قعد، ولم يركع، وإن لم يكن ركع قبل خروجه، فلا يجلس حين يدخل المسجد، حتى يركع".^(٥)

قال أبو بكر: "يصلي إذا دخل والإمام يخطب ركعتين خفيفتين صلى في منزله، أو لم يصل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك الداخل في المسجد، وأمره على العموم، ويؤكد ذلك حديث أبي قتادة، ولا يقولن قائل: إن

(١) الأوسط لابن المنذر ٤٩٠/٥، المجموع ٤/٤٢٩.

(٢) الموسوعة الفقهية ٣٧٤٦/٢.

(٣) سبل السلام ٤٢٥/٢. وعون المعبود شرح سنن أبي داود ٦٩/٣.

(٤) المجموع ٤/٤٢٩.

(٥) الأوسط لابن المنذر ٤٩٠/٥.

النبي صلى الله عليه وسلم خص بهما سليكا. (١) فلا يُتصور أن النبي صلى الله عليه وسلم يَقْطَع خطبة الجمعة ويكلم رجلا ويأمره بصلاة ركعتين، مع ما يترتب على ذلك من ترك الاستماع للخطبة من قبله - لأجل أمر مسنون، بل لا يكون ذلك إلا لأمر واجب. أو سنة مؤكدة تأكيداً جازماً يكره بعد ذلك تركها".

المسألة التاسعة: إذا دخل الرجل (٢) المسجد يوم الجمعة والمؤذن يؤذن الأذان الثاني، فهل يصلي تحية المسجد أو يتابع المؤذن ثم يصلي تحية المسجد؟ فأجاب فضيلته بقوله: ذكر أهل العلم أن الرجل إذا دخل المسجد وهو يسمع الأذان الثاني فإنه يصلي تحية المسجد ولا يشتغل بمتابعة المؤذن وإجابته، وذلك ليتفرغ لاستماع الخطبة؛ لأن استماعها واجب، وإجابة المؤذن سنة، والسنة لا تراحم الواجب. (٣)

(١) الأوسط لابن المنذر ٤٩٠/٥.

(٢) كل ماسبق من مسائل صيغة الأسئلة فيها مذكرة، والنساء شقائق الرجال مالم يختصن دليل، وحفاظاً على النصية وللأمانة العلمية وقبلها الدينية أوردت النص كما هو.

(٣) كتب ورسائل ابن عثيمين ٩٤/٢١١.

• الخاتمة:

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا الهادي لسبل الرشاد والداعي إليه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد هذه الدراسة الموجزة لموضوع " الآداب الواجبة والمستحبة في دخول المرأة المسجد " أختتم بذكر أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة :

- ١- أن من تعظيم شعائر الله التأدب بآداب دخول بيوت الله عز وجل، على مانصه شرعا.
- ٢- الدخول الى المسجد بالرجل اليمنى قائلا: بسم الله، والسلام على رسول الله، اللهم افتح لي أبواب رحمتك، والخروج من المسجد بالرجل اليسرى، قائلا: بسم الله والسلام على رسول الله، اللهم إني أسألك من فضلك.
- ٣- السلام على من في المسجد وإن كانوا في صلاة.
- ٤- يستحب للمصلية أن ترد السلام في الحال إشارة وإلا فبعد السلام لفظا.
- ٥- لادعاء مشروع بعد الإقامة وقبل تكبيرة الإحرام.
- ٦- السترة سنة مهجورة عند النساء، بل لا تكاد ترى من يتخذها على ماورد في أحكامها من أحاديث.
- ٧- يجب على المصلية المفترضة أو المتنفلة دفع من يحاول المرور بين يديها، لا فرق بين الفريضة والنافلة في ذلك كله على الإطلاق.

٨- حرمة المرور بين يدي المصلي إماما كان أو منفردا، وهو من كبائر الذنوب.

٩- تحية المسجد القول بوجوبها قوي جدًا لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قطع الخطبة ليأمر من جلس أن يقوم فيصلي ركعتين، ولا يتشاغل عن واجب إلا بواجب، ولكن جمهور أهل العلم على أنها سنة مؤكدة.

١٠- من المسائل المهمة المعضلة التي اختلفت فيها تحية المسجد في أوقات النهي حتى أن البعض توقف في المسألة، لأنه لم يستطع أن يرجح لقوة الأدلة للمثبت والنافي.

١١- ضرورة حرص النساء على تعلم أمور دينهن من مصادرها الموثقة التي كثرت والله الحمد منابعها. وخاصة بعد هذه الثورة المعلوماتية الهائلة.

وأخيرا: أسأل الله العفو والمغفرة وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

• ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- أحكام السترة في مكة وغيرها، محمد بن رزق الطرهوني، مكتبة العلم بجدة، دار الحرمين، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.
- أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية الجزء الثاني "إبراهيم بن صالح الخضير، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. المملكة العربية السعودية. ط: الأولى ١٤١٩ هـ.
- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، دار المعرفة - بيروت.
- الآداب الشرعية، ابن مفلح المقدسي. ت: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: الأولى ١٤١٦ هـ.
- اختلاف الحديث. محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي. ت: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- الأم في مذهب الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، المكتبة الشاملة.
- الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار، ابن عبد البر القرطبي.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. أبوبكر، مسعود بن أحمد الكاساني. موقع الإسلام.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني. محمد بن علي بن محمد الشوكاني. ط: الأولى، دار القلم - بيروت - لبنان - ١٩٨٤ م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٢٠ هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ت: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- جامع العلوم والحكم -، ابن رجب الحنبلي، ت: ماهر الفحل، موقع صيد الفوائد.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الآملي الطبري، ت: احمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. المكتبة الشاملة حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء.
- الحاوي الكبير. أبو الحسن الماوردي. دار الفكر. لبنان. بيروت.
- الدر المنثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.
- الدعاء، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، ت: مصطفى عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣ هـ.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤.

- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: مكتب تحقيق التراث، ط ٥، دار المعرفة ببيروت، ١٤٢٠ هـ.
- سنن الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، ت: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع، الأحاديث مزيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها العلمي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.
- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد من الحسين البيهقي، ت: محمد بسيوني زغلول، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.
- الشرح الكبير، عبدالله بن أحمد بن قدامه، المكتبة الشاملة.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. ت: شعيب الأرناؤوط ط: الثانية، ١٤١٤، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد ناصر الدين الألباني، ط ١، دار الصديق. ١٤٢١ هـ.
- صحيح وضعيف الجامع الصغير،: محمد ناصر الدين الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- فتاوى نور على الدرب، عبد العزيز بن عبدالله ابن باز، جمع: محمد بن سعد الشويعر.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل

- العسقلاني الشافعي، ت: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- الفتاوى الكبرى. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس. ت: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة - بيروت. ط: الأولى، ١٣٨٦.
- كشف القناع عن متن الإقناع، موقع الإسلام.
- لقاءات الباب المفتوح، محمد بن صالح العثيمين، موقع الشبكة الإسلامية.
- مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد بن صالح العثيمين.
- مجموع فتاوى مقالات ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله ابن باز، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير العراقي وابن حجر، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ.
- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين. عبد الرحمن بن ناصر السعدي.
- المبسوط في شرح الكافي، محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، موقع الإسلام.
- المجموع شرح المذهب. محيي الدين النووي. المكتبة الشاملة.
- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبدالرحمن ابن تمام بن عطية المحاربي، موقع التفاسير، الموسوعة الشاملة.
- المحلى بالآثار شرح المجلى بالإختصار، علي بن أحمد ابن حزم

- الأندلسي، ملتقى أهل الحديث.
- المدونة في فقه مذهب الإمام مالك. مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. موقع الإسلام.
 - المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١ - ١٩٩٠.
 - المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة. محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحنثلي الصردفي الريمي، جمال الدين. ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية - بيروت. ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩.
 - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط١، مكتبة.
 - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، عبدالله بن أحمد بن قدامه، دار الفكر - بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥ هـ.
 - المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد - الرياض ١٤٠٩.
 - المنتقى من السنن المسنده، عبد الله بن علي ابن الجارود، ت: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، ط: الأولى.
 - المنتقى من فتاوى الفوزان، صالح الفوزان. المكتبة الشاملة.
 - الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مصدر: ملتقى أهل الحديث.